

عمان تطرح 3 امتيازات جديدة للتنقيب عن النفط

مسقط - أعلنت وزارة الطاقة والمعادن العمانية الأربعاء أن السلطنة تخطط لطرح وتسويق ثلاث مناطق امتياز بترولية للعام الحالي اعتبارا من بداية أغسطس المقبل في تحرك آخر نحو دعم الصناعة النفطية.

المصدر الأول لإيرادات البلد. وقالت الوزارة في بيان نشر عبر صفحتها على موقع تويتر إنها ستطلق جولة لطرح وتسويق مناطق الامتياز البترولية في مناطق 23 و38 و66، دون تحديد موقعها الجغرافي.

وتعمل مسقط على تعزيز قطاع الطاقة بما يسهم في تحقيق تطلعات الحكومة باتجاه زيادة العوائد مع رفع الكفاءة التشغيلية وتقليص النفقات مستقبلا.

ويعد دعم الاقتصاد العماني بشدة على الهيدروكربونات إذ تشكل منتجات النفط والغاز 35 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي و60 في المئة من الصادرات و70 في المئة من الإيرادات المالية.

وتأثرت الإيرادات النفطية للسلطنة، وهي منتج صغير للنفط والغاز قياسا بغيرها في منطقة الخليج، بسبب تداعيات جائحة كورونا وانخفاض الطلب على الوقود.

وبحسب بيانات الوزارة، تراجع إيرادات النفط 23 في المئة خلال الأشهر الخمسة الأولى من 2021 إلى 1.86 مليار ريال (4.84 مليار دولار) من 2.41 مليون ريال (6.27 مليار دولار) على أساس سنوي.

وهبط إنتاج السلطنة من النفط، وهي ليست عضوا بمنظمة أوبك، إلى 950 ألف برميل يوميا خلال مايو الماضي، مقابل حوالي 1.1 مليون برميل يوميا بمقارنة سنوية.

السوق الأميركية تستحوذ على ربع الصادرات الأردنية

عمان - أكد رئيس غرفتي صناعة الأردن وعمان المهندس فحفي الجغبير الأربعاء، أن صادرات الأردن للولايات المتحدة شكلت نحو 25 في المئة من إجمالي صادرات البلد الإجمالية الكلية خلال العام الماضي رغم ظروف الجائحة.

ونسبت وكالة الأنباء الأردنية الرسمية إلى الجغبير قوله، إن الولايات المتحدة تعتبر من أهم الشركاء التجاريين لـ «الأردن»، موضحا أن واردات الأردن من السوق الأميركية بلغت نحو 8 في المئة من إجمالي الواردات غير النفطية في 2020.

وتشير الإحصائيات الرسمية إلى أن المنتجات الأردنية للسوق الأميركية بلغت بنهاية العام الماضي 1.22 مليار دينار (1.72 مليار دولار) مقابل مليار دينار (1.4 مليار دولار) و واردات، ما جعل الميزان التجاري بين البلدين يميل لصالح عمان بمقدار 320 مليون دولار.

وتركز الصادرات الأردنية إلى السوق الأميركية على المواد النسيجية والأبواب والمنتجات المعدنية وآلات كييف الهواء والحلي والمجوهرات ومنتجات الصناعات الغذائية ومعدات النقل ومنتجات الحيوانات الحية.

ويعتبر الأردن من أول الدول العربية التي توقع اتفاقية للتجارة الحرة مع الولايات المتحدة وكان ذلك عام 2000،



حركة تجارية نشطة

إجراءات يمنية عاجلة لإنهاء النزيف المتسارع للريال المنهار

المركزي في عدن يشن حملة ضد المضاربين بسوق الصرف



السيولة محدودة

الدولار الأحدث الماضي وسط احتجاجات شعبية واسعة.

وقال المركزي إن "فرق التفتيش التابعة للمركزي اليمني تقوم بالتعاون مع النيابة والشرطة بحملة واسعة ضد المتلاعبين بأسعار الصرف لوقف المضاربات بالعملة وضبط المخالفين والمتسببين في تدهور قيمة الريال مقابل العملات الأجنبية".

وساهم إعلان المركزي بتعاف محبود للريال، ليرتفع قليلا ويصرف الدولار في المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة بنحو 994 ريالاً.

وتدير الحكومة المعترف بها دوليا المركزي اليمني من عدن منذ 2016، بعدما اتهمت جماعة الحوثي المدعومة من إيران باستخدام أموال المصرف لتمويل أنفسهم وهو ما ينفقه الانقلابيون.

وإلى وجود مركزين ماليين يتعاملان مع عملة واحدة، الأول في المدينة الجنوبية، والثاني في صنعاء.

ويرى مصطفى نصر رئيس مركز الدراسات والإعلام الاقتصادي في اليمن أن أسباب الانهيار الحاصل لها أبعاد سياسية وأمنية واقتصادية.

وأشار إلى المعارك الجارية بين المتمردين الحوثيين والحكومة المعترف بها دوليا في عدة مناطق في اليمن بالإضافة إلى الخلافات السياسية داخل صفوف الحكومة اليمنية.

ونسبت وكالة الصحافة الفرنسية إلى نصر قوله إن "إيجاد سياسة نقدية موحدة يشكل أولوية مهمّة لتحقيق

الاعلى إعلان المجلس الاقتصادي الأعلى في اليمن أنه سيتدخل لحماية الريال المنهار من السقوط الحر بارقة أمل للأوساط الاقتصادية والشعبية المستاءة من تقاعس السلطات عن اتخاذ قرارات مصيرية تنتشل البلد وإن بشكل مؤقت من أزماته المزمنة بعد تداعيات الحرب وآثارها الكارثية على حياة الناس.

عدن - أقرت الحكومة الشرعية اليمنية حزمة من الإجراءات العاجلة بهدف وقف التدهور الاقتصادي في البلاد وتراجع سعر العملة المحلية أمام الدولار والتي دفع انخفاضها الأسعار إلى الارتفاع الشديد.

ويأتي التحرك المتأخر كآخر الحلول الممكنة لحماية الريال بعد أن فقدت الحكومة والسلطات النقدية التي تدير شؤون البلد من العاصمة المؤقتة عدن كل ذخيرتها المتاحة من أجل إنقاذ الاقتصاد المشلول والذي أثر على معيشة اليمنيين.

ويرجع محللون استمرار انهيار العملة المحلية، في حال عدم تنفيذ الإجراءات الفورية من قبل السلطات الحكومية سريريا والاتفاق على خارطة طريق مالية واضحة توقف التدهور المتسارع للريال، والذي ستكون تداعياته كارثية على الاقتصاد المنهار أصلا بفعل الحرب.

وهبط سعر صرف العملة المحلية إلى مستوى قياسي جديد أمام العملات الأجنبية منذ بداية الأسبوع الجاري، حيث وصلت قيمة الدولار إلى 1007 ريالاً وذلك للمرة الأولى في تاريخ البلد بينما استقر سعر الصرف في المناطق الخاضعة لجماعة الحوثي عند 600 ريال للدولار.



مصطفى نصر
إيجاد سياسة نقدية موحدة أولوية لتحقيق استقرار الريال

وأناط المجلس الاقتصادي باللجنة الثالثة مهمة التنسيق مع البنك المركزي لمراقبة تطورات الوضع المالي والنقدي، ومتابعة تنفيذ القرارات الحكومية، وتزويد المجلس والحكومة بتقارير مفصلة.

ونقلت الوكالة الأنباء اليمنية الرسمية عن عبد الملك قوله خلال الاجتماع إن "ما حدث من انهيار في أسعار الصرف، تحديدا خلال الیومین الماضیین، غیر مبرر ولا يتوافق مع حجم الكتلة النقدية المتداولة".

وأضاف "ما حدث ليس عفويا ويشير إلى مخطط مرسوم نحن مدعوون للكشف في مواجهته بدعم من أشقاينا في التحالف بقيادة السعودية".

وكان المركزي اليمني في عدن قد أطلق الاثنين حملة ضد المتلاعبين بأسعار الصرف لوقف تدهور قيمة العملة المحلية بعد أن تعدت حاجز الألف ريال مقابل

القاهرة تقرر زيادة جديدة في أسعار السجائر

القاهرة - فوجئت أوساط المدخنين في مصر الأربعاء بإقرار الحكومة بزيادة جديدة في أسعار السجائر محلية الصنع، وهو ما يغذي احتمالات ظهور صدام مع المنتجين وخاصة الأجانب منهم، والتي ستزيد من تكاليف الإنتاج.

ورفعت الشركة الشرقية إيسترن كومياني الحكومية (الشرقية للدخان)، التي تنتج 5 أنواع محلية من التبغ، أسعار منتجاتها ليبدأ تطبيقها بداية من الأربعاء في الأسواق المحلية.

وقالت الشركة في بيان إن "الزيادة في أسعار منتجات الشركة الشرقية للسجائر تراوحت بين 1 و3 جنيهات (6.3 - 19.4 سنت) لكل نوع تنتجه".

وقبل هذه الزيادة كان يبلغ السعر الرسمي لأشهر صنفين من السجائر المحلية، كلوبواترا بوكس وكلوبواترا سوبر، 17 و18 جنيها للعلبة (1.09 و 1.15 دولار)، والفرق بين المنتجين في نوع التبغ.

وستوجه الشرقية للدخان جزءا من الزيادة في أسعار السجائر إلى هيئة التأمين الصحي، وذلك استنادا إلى أحكام ضريبة القيمة المضافة وتعدلاتها وقانون التأمين الصحي الشامل.

وتقوض هذه الزيادة تجارة السجائر الأجنبية المنتجة للسجائر في مصر، حيث من المحتمل أن تحسم موقفا حول هذه الخطوة سريعا لمعرفة تأثيراتها على سلسلة الإنتاج والتوزيع.

وقالت مصادر في شركة جابان توباكو انترناشيونال لوكالة الأناضول إنها تدرس الزيادة المقررة على السجائر الأجنبية التي تنتجها للسوق.

وتعمل في مصر 4 شركات أجنبية لإنتاج السجائر، هي فيليب موريس وبيترتش أميركان وجابان توباكو إضافة إلى شركة المنصور (المنطقة الحرة).

وتبلغ حصة الشرقية للدخان من السوق المحلية نحو 70 في المئة، مقابل نحو 30 في المئة للشركات الأجنبية، التي عادة ما تكون أسعار منتجاتها أعلى بكثير رغم الميزات التنافسية.

وتستهدف مصر جمع 79 مليار جنيه (نحو 5 مليارات دولار) عبر ضرائب السجائر والتبغ خلال العام المالي الحالي الذي بدأ مطلع يوليو الجاري، مقارنة بإيرادات بلغت حوالي 74.8 مليار جنيه (4.79 مليار دولار) في العام المالي الماضي.

ولطالما ارتفعت مافيات السجائر خطط الحكومة للتهوؤ بالقطاع، حيث تؤكد العديد من الشواهد أنها تحكم سيطرتها على السوق متحدية كل الإجراءات القانونية المتبعة في هذه التجارة.

وأثار قرار حكومي في مارس الماضي بطرح مزاييدة لتصنيع السجائر بما قد يكسر احتكار الشرقية للدخان جدلا واسعا.

وقد عبرت شركات عن رفضها للمبادرة التي تتمتع حق التصنيع الشركة الفائزة فقط، معتبرة إياها ضربا لقواعد المنافسة وتكريسا لحالة من الاحتكار، ما يضر بمناخ الاستثمار، وطالبت بتجديدها.

وتشير التقديرات إلى أن مصر تعبر من الدول المصدرة لمواد صنع السجائر والنرجيلة وخاصة إلى المنطقة العربية وهي تحقق إيرادات كبيرة جراء ذلك.

ومن أهم أسواقها العربية التي تستورد المعسل المصري ليبيبا التي تستحوذ على 24 في المئة من الصادرات، ثم الكويت بنحو 17 في المئة والسعودية حوالي 10 في المئة واليمن 7 في المئة والسودان بنحو 5 في المئة والإمارات بنحو 3 في المئة، وحوالي 2 في المئة تذهب إلى العراق.

5 مليارات دولار تستهدف الحكومة جمعها من ضريبة تجارة السجائر في العام المالي الحالي